

## دافوس : سقوط النظام الرأسمالي؟

أعلن مؤسس منتدى دافوس الاقتصادي كلاوس شواب أن الرأسمالية في شكلها التقليدي لم تعد قابلة للاستمرار، وأن الاقتصاديات القائمة في العالم المثقلة بالديون فشلت في استيعاب دروس الأزمة المالية في عامي 2008 و2009، وأن المجتمعات تواجه مخاطر الفقد الكامل لثقة الأجيال في غد أفضل... فيصبح البحث ملحا عن أنماط جديدة للعمل، وأطواق جديدة لإنقاذ النظام الرأسمالي...

هذا الاقرار بسقوط النظام الرأسمالي شكل مفاجأة كبيرة. خاصة وان نخبة عالم المال والاعمال نشرت عبر هذا المنتدى وطوال عقود بأن الرأسمالية الليبرالية هي الوصفة الوحيدة للدول التي تتطلع الى معالجة اوضاعها الاقتصادية. بذلك، فان اعتراف منتدى دافوس، الذي يعد تقليدياً قلعة عالم المال العالمي، بضرورة التأسيس لنظام عالمي جديد يكون أكثر عدلاً وإنسانية، يشكل اعترافاً غير مسبوق من النخب الليبرالية بفشل النظام الرأسمالي في شكله الحالي، والذي تسيطر عليه المضاربة والاقتصاد الافتراضي الذي لا علاقة له بالاقتصاد الفعلي المنتج.

فخلال السنوات العشر الماضية تم مثلا بيع وتبادل كميات من النفط في أوساط المضاربة المالية تفوق بمقدار 25 في المئة ما هو متوفر فعلياً في سوق إنتاج النفط. لذا، تعالت اصوات العديد من الخبراء، خلال هذه الدورة من دافوس للمطالبة بوضع حد لهذا النوع من "اقتصاد المضاربة"، الذي يبيع سلعا افتراضية لا مقابل لها في "الاقتصاد الواقعي". ويرى الخبراء أن آلية النظام الرأسمالي العالمي الحالي ستكون خطراً على حياة الإنسان، وخاصة عندما تستصل نسبة سكان المعمورة إلى 9 مليارات نسمة في المدى القريب. في حين أن موارد الأرض لا تتوفر فيها إمكانية كافية لتأمين الغذاء للجميع اذا استمر العمل بالأسلوب النيوليبرالي الذي يدار به الاقتصاد

العالمي حالياً. والذي لا يُعنى بالإنتاج وتلبية حاجيات الإنسانية بل يغلب على ذلك منطق المضاربة ومراكمة الأرباح. في النتيجة، ما كان مجرد فكرة لدى المناهضين للوعلة أصبح اليوم على جدول أعمال كل السياسيين ورجال المال والأعمال باعترافهم الصريح في منتدى دافوس لهذه السنة بالفشل وبضرورة الإسراع في تعويضه قبل الانهيار الشامل. النقاشات التي دارت في دافوس لم تخرج عن إطار الأزمة المالية التي أصبحت اقتصادية، وتعاني منها الدول الأوروبية عبر ما يسمى أزمة الديون السيادية.

مناطق الربيع العربي حضرت في دافوس فطالب قائدها الجدد بأن يجري الاستثمار في بلدانهم التي عانت الكثير من أنظمة رأسمالية متخلفة، ورأى القادة أن ما حدث في مصر وتونس وليبيا وبدرجة أقل في دول أخرى هو تعبير واضح عن رفض النظام الرأسمالي قبل ان يرفض في دافوس. كما طالب القادة بأن تكون دولهم طرفاً في صياغة النظام العالمي الجديد على اساس تحقيق العدالة ولساواة.

وقد علقت صحيفة "ستاندرد" النمساوية على مناقشات "منتدى الاقتصاد العالمي" قائلة: "الرأسماليون ينتقدون الرأسمالية. هذا أمر جديد على منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس. فلم يشهد هذا المنتدى بمره في دافوس مثل هذا النقد للنظام الاقتصادي على مدار 42 عاماً منذ تأسيسه".

وقالت الصحيفة "أن الرأسمالية كمنهج اقتصادي تعيش أزمة حقيقية". وأشارت الصحيفة إلى أن "دافوس تعتبر مرةً لما يحرك الاقتصاد العالمي".

بناءً على ذلك فإن الرأسمالية ذات الطابع الغربي - بحسب الصحيفة - تعيش الآن بعد أكثر من عشرين عاماً على سقوط الستار الحديدي وفي العام الخامس على الأزمة المالية، مرحلة البحث عن الذات.

## اقتصاد 2012 على وقع الازمة السورية



غازي وزني

الجزينة بالليرة.

اما المالية العامة فإنه سيسجل عجزاً مقدراً 9.12% من الناتج المحلي وقد يصل الى 10.6% من الناتج اذا اضيف اليه تصحيح الرواتب والاجور واسقط زيادة معدل الضريبة على القيمة المضافة من 10% الى 12% حينذاك فإن حجم الدين العام قد يفوق 59.85 مليار دولار مقابل 55 مليار دولار عام 2011 اي بزيادة 8.8% مشكلاً 131% من الناتج المحلي. اقتصاد 2012 شبيه بإقتصاد 2011 متواضع في نشاطه. قام وقلق يعيش على وقع الازمة السورية وعلى التداعيات الداخلية والخارجية. تتحمل الحكومة مسؤولية خصيصه عبر تفعيل ادائها بدأ في اقرار مشروع موازنة 2012 تكون غير ضرائبية. وقرار المراسيم التطبيقية لقطاع النفط ثم الانتقال الى التعيينات وتفعيل الادارة والاهتمام بشؤون الناس اليومية.

و نتيجة تباطؤ الحركة الاستثمارية العقارية التي كانت المحرك الرئيسي للنمو في السنوات الماضية بفعل حال الترقب والترتب عند المستثمرين الذين يعيشون اجواء من عدم اليقين وتراجع الطلب والاسعار مما يدفعهم الى تأجيل عدداً من مشاريعهم او التمهّل في تنفيذ المشاريع القائمة. و نتيجة انخفاض الصادرات الى المنطقة وتزايد صعوبات ومشاكل النقل والتراخيص واعادة التصدير اليها بسبب عدم وجود مرآت أمنة في المناطق السورية، و نتيجة تقلص حجم القروض المدعومة للقطاعات الانتاجية والعقارية واخيرا نتيجة تأخر الحكومة في اقرار مشروع موازنة 2012 و في تمويل النفقات الاستثمارية والاجتماعية.

اما القطاع المصرفي فإن نموه سيبقى اقل من 8% ونمو ارباحه خجولة ونمو نشاطه متواضع نتيجة استمرار تأثيرات الاحداث في المنطقة والعقوبات الاقتصادية والمالية على سوريا والجراءات الاميركية والمصرفية حيال المصارف اللبنانية. يضاف اليها تأثيرات ازمة منطقة البورو التي قد تتفاعل في شكل لافت في العام القادم منعكسة على سعر البورو ومعدلات الفوائد في الاسواق العالمية.

اما سعر الليرة، فإنه سيبقى متينا والفوائد مستقرة بفعل الموجودات القياسية للعملة الاجنبية لدى المصرف المركزي ولكننا سنشهد تحولات اقل الى الليرة وارتفاع في دورة الودائع بفعل تراجع التدفقات المالية وبقاء معدلات الفوائد على الليرة مستقرة ومنتدنية و احجام المصارف في زيادة اكتتاباتها بسندات

بعض المصارف اللبنانية المتواجدة في الدول المضطربة ( سوريا - مصر ) وانخفاض نشاطه الداخلي في المقابل حافظت الليرة على استقرارها وبقيت معدلات الفوائد على مستواها وازدادت موجودات مصرف لبنان بالعملة الاجنبية اكثر من 15% مرتفعة من 28 مليار دولار الى اكثر من 32 مليار دولار ومثله نسبة 76% من الناتج المحلي كما بلغ مخزون الذهب في مصرف لبنان مستويات قياسية قاربت 16 مليار دولار جعل لبنان يحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد سويسرا في مخزون الذهب نسبة الى عدد السكان.

وكذلك يمكننا القول ان لبنان اخفق في العام 2011 من الافادة من الاحداث في المنطقة لجذب عشرات المليارات من الدولارات من الاستثمارات الهاربة، وملايين السياح نحو 20 مليون سائح ومليارات الدولارات من التدفقات المالية على غرار ما حصل عام 2008 مع الازمة المالية العالمية.

أما عام 2012 فإنه سيشهد استمرار في التباطؤ الاقتصادي بفعل الاحداث المتصاعدة امنياً وسياسياً في سوريا وبفعل العقوبات الاقتصادية والمالية المتزايدة اقليمياً ودولياً ضدها وبسبب الاختلافات الداخلية في مواجهة الاستحقاقات الداهمة.

فإن معدل النمو الاقتصادي في عام 2012 لن يتجاوز 3% نتيجة ضعف الحركة السياحية لا سيما عبر المعابر السورية و تردد بعض السياح العرب بالجيئ الى لبنان الا في فترات الاعياد اي ان السياحة في لبنان عادت موسمية وليست على مدار السنة.

د. غازي عبد الله وزني

شهد اقتصاد 2011 تداعيات داخلية سياسية واقتصادية تعود الى انهيار حكومة الوحدة الوطنية ودخول البلاد في فراغ. ثم تأليف حكومة سميت بحكومة " ائتلاف " يختلف اعضاؤها في ما بينهم في ملفات عديدة منها المحكمة الدولية، الموازنة العامة، والتعيينات مسببة ضعفاً في ادائها و تباطؤاً في قراراتها ومحدودية في اجازاتها. واجه الاقتصاد في العام 2011 تداعيات خارجية تتعلق بالثورات العربية والاحداث في سوريا والعقوبات الاقتصادية والمالية عليها. وتداعيات اجراءات الخزنة الاميركية ضد احد المصارف الكبرى في لبنان.

جاءت المؤشرات الاقتصادية لعام 2011 غير مشجعة. متواضعة ومتراجعة. فإنخفض النمو الاقتصادي في شكل قوي من 8% كمعدل وسطي في السنوات السابقة الى اقل من 2%. وتقلصت الحركة السياحية اكثر من 25% نتيجة خسارة لبنان اكثر من 300 الف سائح كانوا يأتون الى لبنان عبر الحدود السورية. وتراجعت المبيعات العقارية نحو 18% لتصل قيمتها الى اقل من 7.5 مليار دولار ومساحات البناء نحو 20% نتيجة تراجع الطلب وترتب المستثمرين.

وانخفضت التدفقات المالية نحو 20% مسببة في تسجيل ميزان المدفوعات لأول مرة منذ سنوات عجزاً يفوق الملياري دولار كذلك سجل القطاع المصرفي تراجعاً في نموه من 11.7% الى اقل من 8% وانخفض نمو ارباحه الى 6% بسبب تضرر

# 5000 MABROUK



## الطائرة 5000 A320 FAMILY تنضم إلى عائلة الميدل إيست

إتصل على 1320 واربح 5000 مايل إضافي

ادخل على [www.mea.com.lb](http://www.mea.com.lb) وشارك بالسحب على لتربح واحدة من 50 تذكرة سفر مجانية